تفسير النحاة لعلل منع الصرف

للدكتور أحمد سليمان ياقوت

مدرس العلوم اللغوية

كلية الآداب – جامعة الاسكندرية

ملخص :

هذا البحث محاولة لبيان جهود النحاة القدامى فى وضع مقاييس أو معايير تحدد الاسم الممنوع من الصرف ، وتحديد هذه المقاييس – أو العلل كما يسمونها – ليس بالأمر اليسير الهين ، لأنه مبنى على الاستقراء الطويل الجاد لكلام العرب الذين يوثق بكلامهم . وهذا الجهد ذو أثر عظيم فى فى توضيح الطريق للخاص والعام كليهما لمعرفة الاسم الممنوع من الصرف والأحوال التى يصرف فيها .

وهو محاولة أيضاً لبيان جهود النحاة القدامى فى تفسيرهم لعلل المنع من الصرف ، وبيان أن هذه الجهود – وان كانت شاقة – غير مجدية ، ولا طائل من ورائها ، فلا علاقة بينها وبين الواقع اللغوى ، إذ هى مجرد افتراضات فلسفية ، لا تخدم اللغة ولا النحو ، ولكنها – على أية حال – تدل على ملكة النحاة القوية ، وذكائهم الوقاد ، وسعة حيلتهم فى النقاش والجدل .

* * *

الممنوع من الصرف باب فريد من بين أبواب النحو ، لسببين : الأول أن الاسم اما أن يكون معرباً ، واما أن يكون مبنياً ، والبناء انما يكون لشبه بين الاسم والحرف فى وجه من الوجوه . ولما كان الحرف مبنياً ، فان الاسم الذى يشابهه يبنى كذلك . ولكن الممنوع من الصرف يقف وسطاً بين الاعراب والبناء ، فليس هو بالتمكن الأمكن ، وليس هو بالمبنى ولكنه أخذ من صفات الأول رفعه بالضمة ، ونصبه بالفتحة ، وفقد من

صفاته التنوين والجر بالكسرة ، فهو لا ينون ، ويجر بالفتحة . وارتقى عن الثانى فى أنه لا يلزم حركة واحدة ، وتجرى عليه علامات الاعراب ناقصة ، لذلك سمى متمكناً غير أمكن . السبب الثانى كثرة العلل فى هذا الباب ، حتى اننا لا نجد باباً من أبواب النحو الأخرى تكثر فيه العلل كثرتها فى هذا الباب .

وقبل أن نتعرض لهذه العلل — علة علة — بالدرس والتحليل نحب أن نبين معنى الصرف فى الاصطلاح وعلاقته بالمعنى اللغوى . لقد ذكر صاحب اللسان (مادة صرف) كثيراً من المعانى للصرف ، منها أن الصرف هو التقلب والحيلة ، ومنها التصرف فى الأمور . والصريف صوت الانياب والأبواب وصرف الانسان والبعير نابه ونيابه يصرف صريفاً : خرفه فسمعت له صوتاً . وفى الحديث : اسمع صريف الأقلام ، أى صوت جريانها بما تكتبه من أقضية الله ووحيه ، وما ينسخونه من اللوح المحفوظ .

وعندى أن المعنى الاصطلاحى للصرف هو التنوين واكتمال علامات الاعراب ، وهو يلتقى مع المعنى اللغوى فى أمرين :

(ا) التقلب والحيلة ، وهذا معنى لغوى يتفق مع تقلب علامات الاعراب من رفع وجر ونصب فى المعنى الاصطلاحى .

(ب) الصريف وهو الصوت الضعيف متفق مع التنوين وهو صوت أيضاً ناتج من اطباق طرف اللسان مع مقدمة الفك الأعلى من الداخل.

ويمنع النحاة الاسم من الصرف عندما يكون متمكناً غير أمكن فى الاسمية وعدم التمكن هذا انما نتج من شبهه بالفعل ، فالفعل عندهم فى مرتبة أدنى من الاسم من ناحيتين : ناحية لفظية ، إذ أنه فرع عليه لاشتقاقه من المصدر فالمصدر أصل وهو فرع ، وناحية معنوية ، لاحتياجه إلى الاسم وليس العكس ، فمن الممكن تكوين جملة من مبتدأ وخبر ، وكلاهما اسم ، وليس

من الممكن تكوين جملة من فعلين (١) .

وكذلك الاسم إذا كانت به علتان : واحدة لفظية وأخرى معنوية ، منع من الصرف ، فيرفع بضمة واحدة ، وينصب بفتحة واحدة، ويجر بها أيضاً ، وليس بالكسرة ، ولا ينون ، وهذه هى علامات الاعراب فى الفعل ، فالاسم الممنوع من الصرف يشابه الفعل من حيث ان كليهما فيه علتان ، ومن ثم كان المنع من الصرف للدلالة على تلك المشابهة .

فالمشابهة — إذن — بين الاسم غير المنصرف والفعل ليست مشابهة مباشرة ، بل ينحصر التشابه فى أن كليهما ضعيف من ناحيتين ، مع اختلاف هاتين الناحيتين فى كل منهما ، مما يدل على أن شبه الاسم غير المحصرف بالفعل لم يأت فى أول الأمر ، وانما كان منع الصرف أولا ، ثم التمس النحاة له شبهاً بالفعل بعد ذلك .

فأما درس علتى الاسم فنرجئه قليلا ، وأما علتا الفعل ، ففيها نظر . ذلك أن النحاة اختلفوا فى العلة الأولى ، فالكوفيون يرون الفعل أصلا والاسم فرعاً ، والبصريون يرون العكس . ولكل فريق حججه (٢) .

وحجج الكوفيين فى أن الفعل أصل والاسم فرع عليه :

(ا) أن الفعل يعمل فى المصدر نحو (ضربت ضرباً) ورتبة العامل قبل رتبة المعمول .

(ب) أن المصدر يؤكد الفعل ، ورتبة المؤكد تأتى بعد رتبة المؤكد

---

١ — انظر شروح الألفية ، باب الممنوع من الصرف كشرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ، حـ ٣ ص ٢٢٩ ط عيسى الحلبى . دون تاريخ ، وانظر همع الهوا مع للسيوطى حـ١ ص ٧٦ ط الكويت سنة ١٩٧٥ م .

٢ — أفاض ابن الانبارى فى ذكر حجج الفريقين ، ونحن هنا نلخصها دون إسهاب أو إخلال حتى نفى بالغرض من ذكرها « الانصاف فى مسائل الخلاف » حـ ١ ص ١٣٠ . تحقيق محمد محيى الدين . التجارية الكبرى سنة ١٩٥٥

(ج) أن المصدر يتبع الفعل فى الاعتلال والصحة ، تقول (قاوم قواماً) و(قام قياماً) .

(د) أن المصدر لا يتصور معناه الا إذا كان معه فعله وفاعله ، فينبغى أن يكون الفعل هو الأصل .

أما حجج البصريين فى أن الفعل فرع على الاسم ، أو بالاحرى على المصدر ، فتنحصر فى :

(ا) أن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين .

(ب) أن الاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، أما الفعل ، فانه لا يقوم بنفسه ، ويفتقر إلى الاسم .

(ج) أن المصدر يدل على الحدث ليس غير ، والفعل يدل على الحدث والزمن . وكما أن الواحد أصل الاثنين ، فكذلك المصدر أصل الفعل

(د) أن المصدر له مثال واحد وهو (الضرب) و(القتل) ، والفعل له أمثلة مختلفة ، كما أن الذهب نوع واحد ، وما يوجد من مادته أنواع وصور مختلفة .

والذى نلحظه هنا أن الحجة الثالثة للبصريين وهى أن المصدر يدل على حدث دون زمن تنقض حجتهم الأولى ، وهى أن المصدر يدل على زمن مطلق ، كما أن حجتهم الثانية ، وهى أن الاسم يستغنى عن الفعل ، وليس العكس ، هى العلة الثانية لضعف الفعل عندهم .

هذا بالاضافة إلى أن حجج البصريين والكوفيين كليهما لا تقوم على أسباب لغوية أو نحوية ، وانما هى اجتهادات فلسفية لا تقوم على أساس من الواقع اللغوى ، كقولهم ان الفعل يعمل فى المصدر ، ولا يعمل المصدر

فى الفعل ، أو ان المصدر يتبع الفعل فى الاعتلال والصحة ، أو ان المصدر له مثال واحد ، والفعل له أمثلة كثيرة ، كالذهب وما يصنع منه .. إلى آخر هذه الحجج التى لا طائل منها .

والحقيقة أن الافتاء فى قضية الفعل والاسم ، أو الفعل والمصدر ، وأيهما الأصل قضية جزئية ضمن قضية عامة ، وهى نشأة اللغة وتطورها وتتبع مراحل نموها ، حتى اكتمالها بصورتها الحالية ، وهذه القضية ، قضية نشأة اللغة — حار فيها العلماء حتى عدها بعضهم من الأبحاث الميتافيزيقية التى لا يجوز البحث فيها (١) ثم انه من المتصور أن يأتى الانسان الأول بالأفعال (أى بالحركات) من قيام وقعود وجرى ونوم وما إلى ذلك دون أن يسمى هذه الأفعال ، أو دون أن يدرك أن لهذه الحركات مسميات .

من أجل هذا نرى أن البحث فى قضية الفعل والاسم ، وأيهما الأصل بحث لا طائل من ورائه ، ولا جدوى للغة أو للنحو منه .

هذا عن العلة الأولى لضعف الفعل عندهم ، أما العلة الثانية ، وهى أن الفعل محتاج إلى الاسم لاقامة جملة ، وليس العكس ، إذ أنك تستطيع أن تكون جملة من اسمين بينما لا تستطيع أن تكونها من فعلين ، فلعمرى ان هذه طبيعة اللغة ، فالفعل حدث ولا يخبر بحدث عن حدث آخر ، إذ أن الحدثين لا يفيان بمعنى مفيد ، بعكس الذات فانه يمكن الاخبار عنه بفعل (محمد يكتب) أو بذات مثله (محمد كاتب) أو بشبه جملة (محمد فى المدرسة) و(الطائر فوق الشجرة) وكذلك الحال فى اسماء المعانى . فليس الأمر إذن أمر ضعف فى الفعل أو علة فيه ، ولكن هذه هى طبيعة الفعل لا يتعداها ولا تتجاوزه .

وبعد ، فان قول النحاة ان الفعل ضعيف من ناحيتين : ناحية لفظية

---

١ — انظر دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس ص ٧ ط الانجلو سنة ١٩٦٥ م

وهى اشتقاقة من المصدر ، وأخرى معنوية وهى احتياجه للاسم — هذا القول باطل ، ولا يستند إلى الواقع اللغوى ، بل هو مدعم من قبل النحاة بأسباب فلسفية لا علاقة بينها وبين اللغة .

ويترتب على ذلك أن القول بأن الممنوع من الصرف شابه الفعل فى أن كليهما ضعيف من ناحيتين ، ناحية لفظية وأخرى معنوية — القول بهذه المشابهة باطل أيضاً .

ننتقل الآن إلى علل منع الاسم من الصرف ، لقد عدها النحاة تسع علل اثنتان منها معنوية ، وهما العلمية ، والوصفية ، والعلل السبع الأخرى لفظية وهى العدل ، والتأنيث ، والعجمة ، والتركيب ، والزيادة ، والوزن والجمع .

ويشترطون أن تكون هناك علتان فى الاسم واحدة معنوية وأخرى لفظية حتى يمنع من الصرف . فمع العلمية يأتى :

(ا) التأنيث (ب) التركيب (ج) العجمة

ومع العلمية أو الوصفية يأتى :

(ا) العدل (ب) الوزن — الزيادة

ثم ان هناك علتين تستقل كل منهما بالمنع وهما الجمع على صيغتى مفاعل ومفاعيل ، والتأنيث بالألف مقصورة أو ممدودة . (١)

ونتناول الآن أقوال النحاة فى هذه العلل — علة علة — حتى يتبين لنا وجه الحق فيها .

فأما التأنيث ، فقد قالوا عنه إنه فرع ، والتذكير هو الأصل . لذلك منع المؤنث من الصرف لكى ندل على هذه الفرعية فيه . يقول سيبويه «وانما كان المؤنث بهذه المنزلة ، ولم يكن كالمذكر ، لأن الأشياء كلها

---

١ — حاشية الأشمونى حـ ٣ ص ٢٣٠

أصلها التذكير ، ثم تختص ، فكل مؤنث شيء ، والشيء يذكر ، فالتذكير أول وهو أشد تمكناً» (١) .

ولا أدرى كيف يكون التذكير هو الأصل ، والتأنيث فرعاً عليه . ان الأمر لو كان كذلك ، لكان كل مذكر فى اللغة العربية مذكراً فى باقى اللغات حيث ان الأصول الأولى لا تتغير ، الا أن الواقع اللغوى يشهد بغير ذلك ، فكم من كلمة مذكرة فى اللغة العربية مؤنثة فى لغة أخرى ، وكم من كلمة مؤنثة فى العربية وتذكر فى غيرها . فلو كان التذكير أصلا لما وجدنا هذه الاختلافات ؛ إذ أن اللغات لا تختلف فى الأصول ، بدليل أن ما كان من الضمائر مثلا فى اللغة العربية نحو هو وهى وأنا ونحن وأنتم — ضمائر أيضاً فى اللغة الفرنسية (pro) vous, nous, je, elle, il — وليست أسماء مثلا أو أفعالا . وكذلك الحال فى اللغة الانجليزية ، فهذه هى الأصول التى لا تتغير فيها . ان لفظ (عين) oeil مذكر فى الفرنسية ، بينما نحن فى العربية — نؤنث العين ، وكذلك القدم (Le peid) هذا اللفظ مذكر فى الفرنسية ، والقدم مؤنثة فى العربية ، وأيضاً فان كلمة Symphonie مؤنثة فى الفرنسية ، ونظيرها فى العربية مذكر (نغم — تلحين — ايقاع — اتساق) ، ولا يقال ان العكس هو القاعدة ، فهناك الكثير من الكلمات الفرنسية التى تتفق فى جنسها مع نظيرتها فى العربية نحو Oreille أذن ، Cheval حصان guerre حرب و nez أنف و table مائدة .

ولم نذهب بعيداً وفى العربية نفسها كلمات يجوز فيها التذكير ويجوز فيها التأنيث (٢)

إذن فان دعوى الأصلية أو الفرعية فى أى من المذكر أو المؤنث دعوى فاسدة ، فالمذكر أصل ، والمؤنث أصل أيضاً ، وليس واحد منهما فرعاً

---

١ — الكتاب حـ ٢ ص ٢٢ بولاق سنة ١٣١٧ هـ .

٢ — راجع المزهر للسيوطى حـ ٢ ص ٢٢٥ دار إحياء الكتب العربية دون تاريخ .

للآخر . وليست الأشياء كلها أصلها التذكير — كما يرى سيبويه — أو أن كل مؤنث شيء ، والشيء يذكر (١) ، فان العرب عندما كانت تطلق لفظ (شيء) على كل من المذكر والمؤنث لم تكن تقصد بذلك أن المذكر أصل ، ولكن هذا راجع إلى التعود اللغوى أكثر من كونه دليلا على أصلية المذكر . فالعوام عندنا يستبدلون فى حديثهم كلمة (حاجة) بـ (شيء) فمن هذا مثلا (معاك حاجة) ويشير العامى بذلك إلى بضاعة مثلا ؛ أو (ما عملتش حاجة) قاصداً بذلك الذنب ، أو (والله ما أنا عارف حاجة) أى معلومات . فكلمة (حاجة) هنا مؤنثة ، وهى تدل على كل من المذكر والمؤنث ؛ فهل نقول عندئذ ان التأنيث هو الأصل ؟

اننا لو تقبلنا أن يكون الأصل فى (قائمة) (قائماً) ،وأن (قاعدة)هو الأصل فى (قاعدة) ثم زيدت تاء التأنيث فى الفرعين — أقول اننا لو تقبلنا ذلك ، فكيف يكون الأصل فى (زينب) و(سعاد) و (ليلى) ، هذا مع ملاحظة أن (قائمة) و (قاعدة) وهما اللتان نلحظ فيهما أصلية المذكر — كما يدعون ليست ممنوعة من الصرف .

هذا عن التأنيث بصفة عامة ، فماذا عن (هند) وزميلاتها دعد ، ونعم وجمل وغيرهن ممن كن على ثلاثة حروف أو سطها ساكن ؟ يجيب سيبويه عن هذا السؤال بقوله «فان سميته (أى المؤنث) بثلاثة أحرف ، وكان الأوسط منها ساكناً ، وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد (٢) فأنت بالخيار ان شئت صرفته ، وان شئت لم تصرفه ، وترك الصرف أجود وتلك الأسماء نحو قدر ، وعنز ، ودعد ، وجمل ، ونعم ، وهند ، وقد قال الشاعر فصرف ذلك ولم يصرفه :

---

١ — الكتاب حـ ٢ ص ٢٢

٢ — يقصد أن (سعاد) اسم غلب عليه التأنيث ، أما الأسماء التى على ثلاثة أحرف فسيذكرها بعد قليل .

لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تغذ دعد فى العلب

فصرف ولم يصرف» . (١)

ويعلل الأشمونى للصرف وعدمه فى مثل (هند) بقوله «يجوز فيه الصرف ومنعه ، والمنع أجق ، فمن صرفه نظر إلى خفة السكون – أى فى الحرف الأوسط – وأنها قاومت أحد السببين ، ومن منع نظر إلى وجود السببين ولم يعتبر الخفة وقد جمع بينهما الشاعر بقوله :

لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تغذ دعد فى العلب (٢)

والرأى عندى أن هذه الأسماء (هند ، ودعد ، وجمل ..) لم ترد الا فى الشعر ليس غير – بعكس الاسماء الأعجمية الساكنة الوسط كنوح ، ولوط فقد وردت كثيراً فى القرآن الكريم .

وورود هند ومثيلاتها فى الشعر ليس غير يضيع علينا فرصة ثمينة للحكم عليها بالصرف أو بمنعه ، ذلك أن الشعر فى هذا الصدد لا يعتد به اطلاقاً ، فالشاعر فى البيت الذى استشهد به سيبويه نون كلمة (دعد) الأولى لاقامة التفعيلة الأولى لبحر المنسرح (مستفعلن) ولم ينون الثانية ، لاقامة التفعيلة الثانية للبحر نفسه (فاعلات) ، وهو مجبر على ذلك ، لأن كل التفاعيل العروضية ساكنة الآخر ، الا إذا دخلها زحاف ، ويستثنى من ذلك التفعيلة الوسطى لبحر المنسرح فانها محركة الآخر دائماً دون أن يدخلها زحاف ، فلو أن الشاعر قد نون كلمة (هند) الثانية ، أو لم ينون فى (هند) الأولى لكسر البيت لا محالة .

وأبيات أخرى كثيرة وردت فيها هذه الأسماء مصروفة وغير مصروفة

---

١ – الكتاب حـ ٢ ص ٢٢ .

٢ – حاشية الصبان على الأشمونى حـ ٣ ص ٢٥٤ ، والبيت من المنسرح وهو لجرير بن عطية ونسبه آخرون الى عبيد الله بن قيس الرقيات

حسب ما يستدعى الوزن دون أية اعتبارات أخرى . فمن ذلك قول عمر ابن أبى ربيعة :

أمن آل نعم أنت غاد فمبكر غداة غد أم رائح فمهجر

فالشاعر قد صرف كلمة (نعم) لاقامة التفعيلة الثانية للبحر الطويل (مفاعلين).

ومن ذلك أيضاً قول عمر بن أبى ربيعة :

ليت هنداً أنجزتنا ما تعد وشفت أنفسنا مما تجد

فصرف الشاعر كلمة (هند) لإقامة التفعيلة الأولى للرمل (فاعلاتن) . فاذا انتقلنا إلى قول الشاعر :

كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب (١)

نرى عجباً ، فالشاعر نون كلمة (هند) لكى يقيم التفعيلة الأخيرة للبحر الخفيف (فاعلاتن) ، ولو شاء لمنعها من الصرف ، إذ أن البيت لا ينكسر لو كانت التفعيلة الأخيرة (فعلاتن) بتوالى ثلاثة متحركات فى أولها وهو وهو ما يعرف بالخبن ، أى حذف الثانى الساكن . فهذا شعر . وكان الشاعر بمقدوره أن يصرف وأن يمنع الصرف دون كسر فى الحالتين . فاختار الصرف . فماذا نقول فيه ؟ نقول ان ما كان مؤنثاً ثلاثياً ساكن الوسط لم يرد فيه نص بمنع صرفه ، وبذلك تسقط دعوى سيبويه فى «أن ترك الصرف أجود» بل ان سيبويه نفسه لم يستشهد فى هذا المحال بنص نثرى بل أتى بالبيت الذى أوله «لم تتلفع هند ..» وقد بينا الأسباب العروضية التى تدعونا إلى عدم الأخذ به .

ثم لنا من بعد تعليق على قول الأشمونى الذى ذكرناه منذ قليل فى (هند)

---

١ — هذا البيت لرجل من طيء دون تخصيص ، وقال الأخفش إنه للكلحبة اليربوعى أحد فرسان بنى تميم وشعرائهم المجيدين انظر شرح ابن عقيل الشاهد ٩١ .

ومثيلاتها «فمن صرفه نظر إلى خفة السكون ، وأنها قاومت أحد السببين ومن منع نظر إلى وجود السببين ولم يعتبر الخفة» فانظر إلى قوله «قاومت أحد السببين» نجد أن المقاومة هنا ليست لائقة بالمحال اللغوى ، بل هى بالمحال الرياضى أو بمجال الكيمياء أحق وأحرى ، حيث تتفاعل المواد الكيمياوية ويقاوم بعضها بعضاً ، ثم قوله «أحد السببين» دون أن يوضح لنا أيقصد السبب المعنوى وهو العلمية ، أم السبب اللفظى وهو التأنيث ؟ وكيف يقاوم السكون العلمية أو التأنيث ؟ افتراضات لا محل لها فى المحال اللغوى أو النحوى .

ثم يعيد الأشمونى مثل هذه التعليلات فى قوله « وأما المؤنث المعنوى فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد ، لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث ، أو محرك الوسط كسقر ، لأن الحركة قامت مقام الرابع» . (١)

فهذه كلها افتراضات نظرية لا محل لها من الواقع العملى المبنى على استقراء كلام العرب ونطقهم بهذه الألفاظ ، والا فهل كان يخطر بذهن العربى ، عندما نطق بسقر غير مصروفة ، أنها منعت من الصرف مع كونها على ثلاثة أحرف ، لأن تحريك الوسط ناب عن الحرف الرابع ، أو أن (سعاد) و (زينب) عوض الحرف الرابع فيها عن تاء التأنيث ؟ .

فهذا هو النوع الأول من الأسماء غير المنصرفة ، المؤنث مع العلمية وقد تكلمنا عن علة التأنيث فماذا عن العلمية ؟

يردد النحاة ما سبق أن رددوه عن فرعية التأنيث وأصلية التذكير . فهم يرون أن التعريف (أى العلمية) فرع والتنكير أصل ، ذلك لأن الأشياء تكون مجهولة أولا ، ثم تعرف بعد ذلك . يقول أبو اسحق الزجاج «ومن جهات الفروع المعرفة ؛ لأن الاسم يكون نكرة ثم يعرف ، كقولك رجل

---

١ – الأشمونى ـ ٣ ص ٢٥٣

والرجل» (١)،ولكى يدلوا على تلك الفرعية فى العلم منعوه من الصرف .

هذا ما رآه النحاة فى علة العلمية . ولا يختلف اثنان فى أن المجهول يسبق المعروف ، وأن الاعراب انما جاء للتعيين ، فاذا كان الشيء متعيناً فى نفسه فلا يعرب نحو (أمس) مثلا ، إذا أريد به اليوم الذى قبل يومك بنى على الكسر فى لغة أهل الحجاز ، لأن فى هذا تعييناً وتخصيصاً ، أما إذا أريد به يوم ما من الأيام الماضية أعرب ، لأن فى هذا ابهاماً . ولكن هل ينطبق ذلك على العلمية ؟ أتكون فاطمة معروفة مرة وأخرى مجهولة ؟ أيكون ممكناً أن نستعمل كلمة (فاطمة) نكرة ؟ يجيب النحاة عن هذا السؤال بالايجاب . يقول الزجاج . «وإذا نكرنا (أحمد) فأول وقوع (أحمد) المعرفة ، فاذا قلنا قلنا (مررت برجل أخر وبأحمد آخر) رددناه إلى حال لم تكن له» (٢) وعندى أن هذا لا يجيء والا فكيف أعرف أن اسمه أحمد ويكون مجهولا فى الوقت نفسه ؟ ان العلم انما كان علماً ، لأنه ذات بعينه لم يسبقه مجهول ، أو لم يسبق له — هو نفسه — أن كان مجهولا ، وبهذا يستثنى العلم من القاعدة التى تقول ان المجهول يسبق المعروف ، مادمت قد سميت هذا العلم أو نطقت باسمه . أما اذا كان مجهولا فانك ستقول «وبرجل آخر» بدلا من «وبأحمد آخر»

وعلى ذلك فان تفسير علة العلمية بأنها فرع على النكرة وهم وخطأ .

ثم نأتى بعد ذلك إلى العلة الثانية — بعد التأنيث — التى تنضم إلى علة العلمية فيمتنع الاسم من الصرف وهى العجمة ، وقال النحاة فى منعها من الصرف انها فرع على الاسماء العربية ، وهم مصيبون فى ذلك ، لأن الألفاظ الأعجمية كالفارسية مثلا أصل فى اللغة الفارسية ، ولكنها ليست متأصلة فى اللغة العربية بل هى دخيلة عليها ، والعكس صحيح . لذلك كانت

---

١ — ما يتصرف وما لا يصرف للزجاج ص ٤ تحقيق هدى قراعة ط المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ١٩٧١

٢ — ما يصرف وما يتصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٧

الأسماء الأعجمية الموافقة فى الوزن لما فى اللغة العربية مصروفة ان سميت بها رجلا عربياً كاسحاق، ويعقوب، فان قصد بها اسم النبي منعت من الصرف»(١)

الا أن هذا الجزء من الممنوع من الصرف لم يسلم من مناقشات النحاة ، فمن المعروف أن ما كان أعجمياً ثلاثياً ساكن الوسط كنوح ولوط يصرف وبذلك جاء القرآن ، وهذا دليل ما بعده دليل ، ولكن النحاة أبوا الا أن يقارنوا بينه وبين الثلاثى المؤنث الساكن الوسط نحو هند ودعد ونعم الذى يجوز فيه الوجهان عندهم وأن يوجدوا السبب لهذا التباين ، فقالوا «وانما لم يجز فى (نوح) و (لوط) الوجهان كما جاز فى (هند) و(دعد) مع أن كلا وجد فيه سببان : لأن التأنيث سبب قوى فيمكن اعتباره مع سكون الوسط بخلاف العجمة » (٢) .

فالتأنيث عندهم سبب أو علة أقوى من علة العجمة ، مع أن الاسم الأعجمى خارج كلية عن نطاق العربية بعكس المؤنث الذى هو عربى على أية حال . ولو قالوا : هكذا نطقت العرب لكان هذا دليلا كافياً .

وجميع أسماء الأنبياء — عليهم الصلاة والسلام — أعجمية الا محمداً وصالحاً وشعيباً . أما هود ونوح ولوط فصرفها لأن كلا منها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن . ومن النحاة من يقول بعربية (هود) ، ولكن هوداً كنوح ، لأن سيبويه (٣) قرنه معه فهو أعجمى . وصرفه للخفة ، ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد اسماعيل ، وما كان قبل ذلك ، فليس بعربى وهو قبل اسماعيل ، فكان لنوح» . (٤)

---

١ — همع الهوا مع حـ ١ ص ١٠٦ بتصرف ، وجاء به أن اسحاق مصدر لأسحق بمعنى أبعد أو بمعنى ارتفع ، تقول أسحق الضرع : ارتفع لبنه ، ونحو يعقوب فانه ذكر الجمل وهو ضرب من الطير يصاد .

٢ — الصبان على الأشمونى ٣ — ٢٥٦ .

٣ — الكتاب حـ ٢ ص ١٩ .

٤ — الصبان على الأشمونى حـ ٣ ص ٢٥٦ .

يبقى بعد ذلك مما يقترن بالعلمية المركب تركيباً مزجياً . ويرون أن فيه علة أخرى غير العلمية ، وهى التركيب بجعل الاسمين اسماً واحداً . وللنحاة فى المركب المزجى وجوه عدة فمنهم من يترك الاسم الأول على ما هو عليه مع اجراء منع الصرف على الثانى ، ومنهم من يغرب الأول حسب موقعه من الاعراب — دون تنوين لاضافته — ويمنع صرف الثانى . وفريق ثالث يبنيهما معاً على الفتح تشبيهاً بخمسة عشر وقد قال الأشمونى عن هذا الوجه الأخير «وأنكر بعضهم هذه اللغة ، وقد نقلها الأثبات» . (١)

ولسنا فى معرض درس هذه الوجوه ، بل هدفنا عرض علل النحاة وتفسيراتهم لها وابداء الرأى فيها . وعندى أن التركيب ليس هو العلة فى الأصل والا لكان (عبد الله) ممنوعاً من الصرف ، بل ان العلة تنحصر فى أن معظم الأسماء المركبة تركيباً مزجياً ليست عربية ولكنها أعجمية ، نحو بعلبك ، ومعد يكرب ، ورام هرمز ، وطبرستان ، ونيويورك ، وجاردن سيتى . أما الأسماء العربية المركبة ، فلا يكون تركيبها تركيب مزج ، بل تركيب اسناد أو اضافة أو عدد ، وأعطى السيوطى (٢) أمثلة لكل وهى (برق نحره) و(امرؤ القيس) و(خمسة عشر) على الترتيب .

ثم نأتى بعد ذلك إلى العلل التى تأتى مع العلمية تارة ، ومع الوصفية تارة أخرى . فأما العلمية فقد تناولناها منذ قليل . وأما عن الوصفية فان النحاة يرون أنها علة معنوية «لأنها فرع عن الجمود ، لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها اليه ، والجامد لا يحتاج إلى ذلك» . (٣)

ولا يقصد بالصفة هنا ما يعرب صفة فى النحو ، وانما ما نلمح فيه

---

١ — المرجع السابق حـ ٣ ص ٢٥٠ .

٢ — المرجع جـ ١ ص ١٠٥

٣ — الصبان على الأشمونى — ٣ ص ٢٣٣

الوصفية وهو كل مشتق كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان .. أو ما يطلق عليه النحاة الوصف . وعندى أن الوصف المشتق هو آصل فى العربية من الجامد لأن الاشتقاق من خواص الكلمة العربية التى تجرى على وزن من أوزان العربية . إذ أن من سمات الأعجمى «خروجه عن أوزان الأسماء نحو ابرسيم ، فان هذا الوزن مفقود فى أبنية الأسماء فى اللسان العربى» . (١) ومن الممكن أن يكون الجامد عربياً وغير عربى .وأما عن قول النحاة بأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها اليه والجامد لا يحتاج إلى ذلك ، فهذا يشبه قولهم ان الفعل محتاج إلى الاسم ، بينما لا يحتاج الاسم إلى الفعل ، وفى هذا افتئات على اللغة كما بينا من قبل بالاضافة إلى أن الجامد يحتاج إلى وصف يعينه أو يخصصه كرجل ضارب ، وشجرة مورقة .

وإذن فعلة الوصفية علة معتد بها فى الممنوع من الصرف ، ولكن محاولة تفسير هذه العلة بالاشتقاق أو باحتياجها إلى الجامد هو العبث الذى لا طائل من ورائه .

والعلل التى تأتى مع العلمية تارة ومع الوصفية تارة أخرى هى العدل والوزن والزيادة . ولكل حديث ولنبدأ بحديث علة العدل .

وحديث النحاة عن هذه العلة حديث عجيب ، فهم يرون أن (عمر) ممنوع من الصرف أصلا دون أن يلتمسوا دليلا أو — ان شئت القول — علة غير علة العلمية ، فلابد إذن — وهذا قولهم — أن توجد علة ثابتة بجانب العلمية وهى تكلف العدل . أى أنها معدولة عن عامر . يقول السيوطى «وطريق العلم به سماعه غير مصروف ، ولا علة به غير العلمية» . (٢) ويكمل الأشمونى «أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة ،

---

١ — الهمع حـ ١ ص ١٠٥ .
٢ — الهمع حـ ١ ص ٨٧ .

إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية » .(١)ويزداد الأمر وضوحاً عند ابن هشام «وطريق معرفة ذلك أن يتلقى من أفواههم ممنوع الصرف وليس فيه من العلمية علة ظاهرة فتحتاج حينئذ إلى تكلف العدل فيه» . (٢)

ولكن لماذا كان العدل ، ولماذا لا يكون عمر أصلا وعامر أصلا أيضاً لقد أخذنا مثالا لكلمة معدولة عن كلمة أخرى وبحثت عن الاثنين فى اللسان فى مادة (زفر) والكلمتان هما (زفر) و (زافر) ، فوجدت ما نصه : «والزفر الحمل — وازدفره حمله . وقال الجوهرى الزفر مصدر قولك زفر الحمل يزفره زفراً ، أى حمله وازدفره أيضاً ، ويقال للجمل الضخم زفر ، والأسد زفر والرجل الشجاع زفر والرجل الجواد زفر . والزفر : القربة والزفر : السقاء الذى يحمل فيه الراعى ماءه ، والجمع أزفار ومنه الزوافر الاماء اللواتى يحملن الأزفار . والزافر ، المعين على حملها» .

إذن فزافر شىء وزفر شىء آخر ، فلماذا لا يكون كل منهما أصلا ، ولماذا كان العدل ؟ يجيب السيوطى عن هذا السؤال بقوله «وانما جعلناها معدولة لأمر نجهله» (٣) فالسماع عن العرب أو التلقى من أفواههم غير كافيين عند النحاة ، ولابد من علة وتفسير لتلك العلة ، ومع أن الفلاسفة والمناطقة جميعاً متفقون على أن العلة هى الموجدة للمعلول ، وأن العلة هى التى توجد أولا ، ثم يوجد معلولها ، لكنا نرى النحاة هنا وقد قلبوا الوضع فالممنوع من وجد أولا وهو المعلول ولا يوجد له الا علة واحدة وهى العلمية ، ثم التمسوا له من بعد علة أخرى ، ما كانوا فى احتياج إلى تكلفها لو أنهم اكتفوا بالسماع وبالتلقى عن أفواه العرب . فاذا سألتهم : لم كان العدل ؟ ردوا بأنهم يجهلون السبب .

---

١ — الصبان على الأشمونى حـ ٣ ص ٢٦٤ .

٢ — الشذور ص ٥٣٦ تحقيق محمد محيى الدين طـ التجارية سنة ١٩٦٨ .

٣ — الهمع حـ ١ ص ٨٧ .

فهذا حديث العدل ، وأما حديث الوزن ، فهم يمنعون صرف الأسماء —صفات كانت أم أعلاماً — التى وزنها كوزن الفعل ، فعله الوزن هنا هى مشابهة الاسم للفعل مباشرة . فليست المشابهة إذن فى أن الاسم به علة فهو ضعيف ، كما أن الفعل به علة فهو ضعيف أيضاً على اختلاف العلتين — كما سبق أن بينا — بل ان المشابهة معقودة بين الاسم والفعل مباشرة .

الا أننا نرى فى بعض كلامهم ما يستوجب النظر ؛ فهم يرون أن شرط الصفة التى تمنع من الوزن (أفعل) «ألا تقبل التأنيث بالتاء : إما لأن مؤنثه فعلاء كأشهل ، أو فعلى كأفضل ، أو لا مؤنث لها كأكمر وآدر» (١) ، والتفسير عندهم لتلك العلة ، أنه لو كان متأصلا ، فى الاسمية لتعاورت عليه التاء . وعندى أن هذا التفسير مرفوض بقولهم إن الألف مقصورة أو ممدودة أعمق فى التأنيث من التاء ، حتى انهم اكتفوا بها لمنع الاسم من الصرف دون أن تنضم اليها علة أخرى . هذه واحدة وأخرى أنهم يرون أن (أفعل) هو بوزن الفعل أولى ، لأن فى أوله زيادة تدل على معنى الفعل دون الاسم ، فكان ذلك أصلا فى الفعل ، لأن ما زيادته لمعنى أصل لما زيادته بغير معنى»(١) فهذا عود إلى الأصل والفرع اللذين لا يمل النحاة من ترديدهما ، ويقصدون أن الهمزة من (ألعب) مثلا تدل على المضارع المسند إلى المتكلم فى حين أنها لا تدل على شىء فى مثل (أحمد) ، ثم يبنون على هذا أن الوزن فى الكلمة الأولى أصل ، وفى الثانية فرع . ولقد رددنا على مثل هذا بأن طبيعة اللغة فى التعبير وتغير الأساليب لا تحتمل الأصلية والفرعية .

تبقى بعد ذلك علة الزيادة ، أى زيادة الألف والنون فى نحو سكران وغضبان وندمان ، وأمر تفسير هذه العلة عند النحاة يسير ، إذ عقدوا علاقة مشابهة بين الألف والنون الزائدتين وبين الألف والهمزة اللتين للتأنيث

---

١ — الصبان على الأشمونى حـ ٣ ص ٢٣٥ .

فى مثل (حمراء) . يقول الاشمونى «وأما فرعية اللفظ فلأنفيه الزيادتين المضارعتين لألفى التأنيث (يقصد الألف والهمزة) فى نحو حمراء فى أنهما بناء يخص المذكر ، كما أن ألفى حمراء فى بناء يخص المؤنث» . (١) وهذه المقارنة تدل على ذكاء النحاة وسعة حيلتهم فى التوفيق بين الظواهر المختلفة ، الا أن التفسير لا لزوم له ، ولا يثبت شيئاً ، وكان يكفى أن يقال ان عدم دخول تاء التأنيث فى مثل سكران وغضبان قد جعله ناقص التصريف ، فليس هناك ما يمنع أن يكون هذا سبب المنع من الصرف ، لاسيما أنهم يصرفون ما تدخله تاء التأنيث نحو ندمان وسيفان .

فهذه هى العلل التى تمنع صرف الاسم بشرط وجود علتين منها معاً . وهناك علتان أخريان تستعمل كل منهما بمنع صرف الاسم .

فأما الأولى فهى ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة فى نحو حبلى وحمراء وذلك أنها أعمق فى التأنيث من التاء ، لأن التاء تنفك عن الاسم والتأنيث فى نحو هاتين الكلمتين لا ينفك عنهما . والتأنيث فرع والتذكير أصل — كما بينا من قبل — وقد رددنا على تفسير هذه العلة فى أول هذا البحث .

وأما الثانية فهى ما كان جمعاً على صيغة مفاعل أو مفاعيل نحو مفاتيح وجواهر . وتفسير تلك العلة عندهم «أنه جمع ، وأنه على مثال ليس يكون فى الواحد ، ليس فى الأسماء التى هى لواحد مثل شىء لما ذكرنا» (٢) يقصدون بذلك أن المفرد لا يأتى على أحد هذين الوزنين مفاعل أو مفاعيل بعكس الجموع الأخرى فكلاب جمع وجاء على وزنه مفرد وهو كتاب وقلوب نظيره فى المفرد السدوس ، يقال لضرب من الثياب ، .. ومثل (أجمال) و (أحمال) قولهم (برمة أعشار) و(ثوب أكياش) يقال لضرب

---

١ — الصبان على الأشمونى حـ ٣ ص ٢٣٣ .

٢ — ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٦ .

من الثياب» . (١)

وهذا التفسير مرفوض لسبب بسيط هو أن مصادر كثيرة جاءت على صيغة أو على وزن مفاعل نحو تدارك تداركاً ، وتساقط تساقطاً وما كان على تفاعل تفاعلا . فتساقط وتدارك وتقابل كلها على صيغة مفاعل وهى مفردة . كذلك ما ذكر فى اللسان فى مادتى دبر ، بتر فالكلمتان أباتر للقاطع رحمة وأدابر للذى لا يقبل نصحاً ، على صيغة مفاعل وكلتاهما مفردة هذا بالاضافة إلى ما يقوله سيبويه «سمعنا العرب يقولون أو طب حضاجر وانما جعل هذا اسماً للضبع لسعة بطنها» . (٢)

وبعد فماذا نستنتج من هذا البحث ؟ لقد كان النحاة مصيبين كل الصواب فى وضعهم المقاييس والمعايير لمعرفة الاسم الممنوع من الصرف ، وكان هذا بلا شك نتيجة استقراء طويل جاد لكلام العرب . أما تفسيرهم لهذه المقاييس — أو العلل كما يسمونها — كأن يقال ان التأنيث علة لمنع الصرف ، لأنه فرع على التذكير ، أو أن صيغة مفاعل الجمع علة لمنع الصرف ، لأنها لم ترد فى الآحاد .. إلى آخر ما فصلناه — فى هذا البحث تفصيلا — فهذا مما لا طائل ولا جدوى من ورائه ولا يثبت بالنظر إلى واقع اللغة .

---

١ — ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٦ .

٢ — الكتاب جـ ٢ ص ١٦ .

المراجع

١ ــ الانصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين ، والكوفيين ، لابن أبى سعيد الانبارى . تحقيق محمد محيى الدين ط . التجارية الكبرى سنة ١٩٥٥ م .

٢ ــ حاشية الصبان على شرح الأشمونى . ط . عيسى الحلبى . دون تاريخ .

٣ ــ دلالة الألفاظ للدكتور ابراهيم أنيس ط الانجلو سنة ١٩٦٥ م .

٤ ــ المزهر فى علوم اللغة ، لجلال الدين السيوطى . ط عيسى الحلبى دون تاريخ .

٥ ــ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محيى الدين . ط . التجارية الكبرى سنة ١٩٦٤ م .

٦ ــ شرح شذور الذهب ، لابن هشام الأنصارى تحقيق محمد محيى الدين ط . التجارية الكبرى سنة ١٩٦٨ م .

٦ ــ كتاب سيبويه بولاق سنة ١٣١٧ هـ .

٨ ــ لسان العرب لابن منظور .

٩ ــ ما ينصرف وما ينصرف لأبى اسحق الزجاج ، تحقيق هدى قراعة ط المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بالقاهرة سنة ١٩٧١ م .

١٠ ــ همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطى تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم . ط دار البحوث العلمية بالكويت سنة ١٩٧٥ م .